المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق ش.م.م.
The Consulting Center for Studies & Documentation s.a.r.l.

التاريخ : ٨/ ٤/ ١٩٩٧
الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

ملاحظات على مشروع السوق العربية المشتركة

بما ان مسألة التكامل الاقتصادي العربي عموماً والسوق العربية المشتركة خصوصاً هي مسألة قديمة عمرها أصبح يناهز النصف قرن تقريباً ، فإن طرح هذه المسألة في الوقت الحاضر ومن جديد لا يمكن ان يقفز فوق الماضي وما حفل به من تجارب بهدا الخصوص بل عليه ان ينطلق من عملية تقويم (تقييم) شاملة لهذه التجارب مع التركيز على البحث في أسباب فشلها ليأخذ بعد ذلك بعين الاعتبار ما استجد من متغيرات تستوجب اعادة طرح المسألة من جديد وبشكل يؤمن لها فرص النجاح ، وفيما يلي بعض المرتكزات التي يمكن ان تشكل الاطار العام لطرح المسألة .

أولاً : التجارب العربية في مجال التكامل الاقتصادي : حاولت الاقطار العربية الانخراط في مسيرة التكامل الاقتصادي فيما بينها من مداخل عديدة لم يحالفها النجاح في أي منها . وبشكل عام يمكن ادراج هذه المحاولات في مجموعتين أو فئتين :

- المحاولات التي أقيمت لها مسبقا اطر تعاقدية (مؤسسيه وقانونيه) .
- المحاولات التي جرت خارج الاطر التعاقدية المسبقة (بشكل عملي تلقائي) .

١- المداخل للتكامل الاقتصادي ضمن الأطر التعاقدية ويمكن حصرها بخمسة مداخل على الاقل :

أ- اتفاقية التبادل التجاري والترانزيت التي تضمنت بنودا تنص على تسهيل التبادل التجاري بين الاقطار العربية عن طريق خفض رسوم الاستيراد على السلع العربية المنشأ مع اعتماد مبدأ المعاملة التفضيلية بالنسبة لمنح اجازات الاستيراد والتصدير الى جانب بنود من شأنها تسهيل عملية الترانزيت وتنظيمها بين الاقطار العربية . لكن هذه الاتفاقية لم تساهم كثيرا في زيادة حجم التبادل التجاري بين الاقطار العربية (باستثناء لبنان) .

ب- اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية في سنة ١٩٥٧ وقد نصت على ما يلي :

- حرية انتقال الاشخاص ورؤوس الأموال .
- حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والاجنبية.
- حرية الاقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي .
- حرية النقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والمرافىء والمطارات .
- حقوق التملك والايجار والارث .
- تنسيق السياسات الزراعية والصناعية والتجارية .
- تنسيق تشريع العمل والضمان الاجتماعي .
- تنسيق السياسات النقدية والمالية والانظمة ...

لكن هذه الاتفاقية التي حظيت بموافقة ١٣ دولة عربية عليها لم تدخل حيز التنفيذ طوال سبع سنوات .

ج- اتفاقية السوق العربية المشتركة في سنة ١٩٦٤ وكان الهدف منها التحقيق التدريجي لاهداف اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية ، فنصت هذه الاتفاقية على ما يلي :

- حرية حركة الاشخاص والرساميل .
- التبادل الحر للسلع والمنتجات الوطنية والاجنبية ...
- حرية الاقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي .
- حرية النقل والترانزيت .

لكن محصلة التنفيذ الفعلي لهذه الاتفاقية كان أقل من منطقة تجارة حرة اذ اقتصرت الاحكام التنفيذية فقط على تأمين حرية تبادل البضائع والمنتجات مع ما يستلزم ذلك من تخفيض للرسوم الجمركية دوزن الغاء العوائق الاخرى كنظام الحصص والتراخيص المسبقة وحتى مطلع السبعينات لم تحظى هذه الاتفاقية الا بموافقة خمس دول عربية (مصر ، سوريا ، العراق ، الاردن ، ليبيا) وانضمت اليها فيما بعد كل من اليمن الديمقراطي وموريتانيا .

هذا مع العلم ان اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية التي لم توضع موضع التنيفذ والتي تعد الشكل الارقى للتكامل الاقتصادي كانت قد حظيت بموافقة ١٣ دولة عربية .

وفي جميع الاحوال فانه لم ينتج عن تطبيق اتفاقية السوق العربية المشتركة زيادة ملموسة في حجم التبادل التجاري فبقيت التجارة البينية بين البلدان العربية المعنية تتراوح بين ٥ و٨ ٪ من مجمل تجارتها الخارجية .

د- استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك وقد اقرها مؤتمر القمة العربية الحادي عشر المنعقد في عمان في سنة ١٩٨٠ ونجد فيها مراجعة نقدية للتجربة العربية السابقة في مجال العمل الاقتصادي المشترك الى جانب خطة مفصلة ومبرمجة للنهوض بالاقتصادات العربية ومن أبرز ما نصت عليه هذه الخطة وجوب وضع خطة تنمية طويلة المدى على المستوى القومي العربي .

وهذه الاستراتيجية بقيت حبرا على ورق ..

هـ - المدخل الاقليمي للتكامل وقد تمثل باقامة اطر اقليمية للتعاون الاقتصادي بين عدد محدود من الاقطار العربية . أول تجربة في هذا المجال تمثلت بقيام مجلس التعاون الخليجي ومع ان هذا المجلس لا يزال مستمرا" الى الان .الا ان النتائج التي أسفر عنها على الصعيد الاقتصادي لا تزال متواضعة ناهيك عن الخلافات السياسية الحادة التي لا تزال تنشب من حين الى آخر بين اعضائه .

- مجلس التعاون العربي الذي قام سنة ١٩٨٩ بين مصر والعراق والاردن واليمن العربية والذي انفرط عقده بعد غزو العراق للكويت .

– الاتحاد المغاربي الذي قام ايضا" في سنة ١٩٨٩ بين دول المغرب العربي (المغرب ، الجزائر ، تونس ، ليبيا ، موريتانيا) والذي لا يزال في مرحلة التأسيس بالرغم من انقضاء ما يناهز التسعة اعوام على قيامه .

٢– المداخل العملية للتكامل

في خضم ما سمي بالفورة النفطية ١٩٧٤ – ١٩٨١ قامت بشكل تلقائي بعض اشكال التكامل الاقتصادي بين الاقطار العربية وقد تمثلت :

– بهجرة كثيفة نسبيا للقوى العاملة من البلدان غير النفطية الى البلدان النفطية .
– بالمقابل تحويلات مالية كثيفة نسبيا من البلدان النفطية الى البلدان غير النفطية :

- تحويلات أجور العاملين .
- تحويلات مالية حكومية : مساعدات وهبات .
- مساعدات وقروض من صناديق التنمية .
- استثمارات مباشرة : مشاريع مشتركة .

المهم ان نلاحظ بهذا الخصوص ما يلي :

– ان حركتي العمالة والرساميل بين البلدان النفطية وغير النفطية قد تقطعت كثيرا بعد عام ١٩٨٢ بفعل انخفاض اسعار النفط وحربي الخليج الاولى والثانية .

– ان البلدان العربية لم توظف علاقات التكامل هذه (على صعيدي القوى العاملة والرساميل) في تمتين بناها الاقتصادية الانتاجية المحلية وبالتالي في زيادة علاقاتها التكاملية الانتاجية وانما استخدمت في نهاية الامر في تمتين العلاقات الاقتصادية القطرية بالدول الصناعية المتقدمة وزيادة تبعيتها لهذه الاخيرة .

ثانيا : لماذا فشلت مسيرة التكامل الاقتصادي العربي ؟

في ختام كتابنا حول " النفط والمجال الاقتصادي العربي " خلصنا في سياق تحديد السبب الجوهري لمراوحة مسيرة التكامل الاقتصادي العربي مكانها الى النتيجة التالية :

" ان مسألة التكامل الاقتصادي العربي ليست هي مسألة خيار بين هذا المدخل أو ذاك من المداخل المتعددة التي يجري عادة الكلام عليها كثيرا عند تناول هذا الموضوع (منطقة حرة ، اتحاد جمركي ، سوق مشتركة ، وحدة اقتصادية ، مشاريع مشتركة ، تنسيق خطط ، تجمعات اقليمية ..الخ) وانما هي أولا وأخيرا مسألة نمط التنمية الذي تندرج فيه هذه المداخل منفردة أو مجتمعة . فطالما تعطي الاقطار العربية أولوية مطلقة لمسالة الحفاظ على الكيانات القطرية بتوازناتها السياسية – الاجتماعية القائمة ويجري توظيف التنمية بما تقتضيه من علاقات داخلية وخارجية سياسية واقتصادية واجتماعية وعلى شتى المستويات : محلية واقليمية وعربية ودولية في سبيل هذا الهدف وطالما لم تتحول هذه الاولوية الى اقامة اقتصاد متكامل مستقل ولا يجري توظيف جميع العلاقات المذكورة في خدمة هذا الهدف فان مسألة التكامل الاقتصادي ستبقى تراوح مكانها . عندما تصبح المسألة مسألة تنمية متكاملة مستقلة فان السعي لتحقيق هذه التنمية حتى لو انطلق في الاطار القطري سيؤدي موضوعيا" وحكما للسير في الطريق السليم للتكامل الاقتصادي العربي المنشود " .

أي ان مراوحة مسيرة التكامل الاقتصادي العربي مكانها على امتداد ما يقارب النصف قرن انما تعود في نهاية الامر الى انماط التنمية التي تعتمدها البلدان العربية (والبلدان النامية عموما") والتي لا تنحو الى اقامة بنى اقتصادية متكاملة في الاطار المحلي وانما تعمل باستمرار على ربطها من موقع التبعية بالاقتصادات الصناعية المتقدمة مع غياب الارادة السياسية للتخلي عن هذه الانماط .

ثالثا" : الدوافع المستجدة لاعادة طرح مسألة التكامل الاقتصادي العربي

– نلاحظ بأن الاوساط السياسية والفكرية العربية المعارضة لعملية التسوية الجارية بعد مؤتمر مدريد، هي التي عادت الى طرح هذه المسألة من جديد وذلك في مواجهة مشروع الشرق اوسطية الذي لا يهدف الى ادماج اسرائيل اقتصاديا" في المنطقة العربية وحسب وانما أيضا الى هيمنة اسرائيل وتحكمها بموارد ومقدرات هذه المنطقة .

– من جهة ثانية فان مصاحبات العولمة وبشكل رئيسي تلازم الانفتاح المتزايد لاقتصادات العالم على بعضها (GATT وقيام المنظمة العالمية للتجارة) مع قيام تكتلات اقتصادية جبارة من البلدان المتقدمة صناعيا (الاتحاد الاوروبي ، منطقة التبادل الحر لشمال امريكا ، منطقة التبادل الحر لشرق اسيا ...) وفرض هذه الاخيرة القوانين والتنظيمات الدولية التي تخدم مصالحها هذا التلازم يستوجب ان تقوم بالمقابل تكتلات بين البلدان النامية (ومن ضمنها البلدان العربية) لتدعيم مواقعها التفاوضية والحفاظ على مصالحها في تنمية سريعة ومستقلة .

– كذلك فالبلدان العربية المتوسطية تدخل الان في عملية شراكة مع الاتحاد الاوروبي ولكنها تدخل هذه العملية فرادى وهذا ما يضعف مواقعها التفاوضية كثيرا" .

– أخيرا نلاحظ ان القيادة المصرية اخذت في المدة الأخيرة المبادرة على الصعيد الرسمي العربي في طرح مسألة التكامل الاقتصادي العربي (السوق العربية المشتركة) وذلك بعد ان رأت في مسيرة الشرق أوسطية بوادر تهميش ان لم يكن عزل لمصر عن المشرق العربي . والارجح ان يكون استخدامها لمقولة السوق العربية المشتركة كورقة لتعزيز موقعها في المجال الشرق أوسطي .

رابعا" : ما هو المطلوب في الوقت الحاضر

لا نعتقد ان البلدان العربية هي الان بحاجة الى عقد اتفاقات جديدة وقيام مؤسسات جديدة لدفع عملية التعاون الاقتصادي فيما بينها ان لم نقل التكامل . المطلوب هو تنفيذ الاتفاقات المعقودة وتفعيل المؤسسات القائمة مع ادخال بعض التعديلات التي قد تقتضيها الظروف المستجدة على الصعيدين الاقليمي والدولي . وفي رأينا ان افضل اطار يمكن الانطلاق منه . هو استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك بعد ادخال التعديلات اللازمة عليها .

ولكن السؤال الذي يطرح الان هو هل ان الظروف العربية قد أصبحت أكثر نضوجا لانطلاق مسيرة التعاون الاقتصادي بشكل جدي ؟

بناء على ما تقدم من أسباب لمراوحة مسيرة التكامل الاقتصادي العربي مكانها لا يبدو مع الاسف ان المعطيات الاجتماعية – السياسية قد تغيرت بشكل يسمح بانطلاق جدي لهذه المسيرة . أي ان علاقة الانظمة الحاكمة بشعوبها وبالخارج لا تزال كما هي .

خامسا" : فيما يتعلق بلبنان تحديدا

نلاحظ انه التزم جانب التحفظ على اتفاقيتي الوحدة الاقتصادية العربية والسوق العربية المشتركة بحجة وضعه الخاص الذي لا يسمح له بالانخراط في مسيرة من شأنها ان تؤدي في نهاية الامر الى اندماجه السياسي في المنطقة وفقدانه لاستقلاله هذا مع العلم انه كان في وقتها من أكثر المستفيدين إقتصاديا" من تمتين العلاقات مع المنطقة .

- وفي الوقت الحاضر لا شك ان لبنان يبقى من أكثر البلدان العربية افادة من مسيرة التعاون الاقتصادي العربي لانه الاكثر تضررا من الشرق اوسطية بقيادتها الاسرائيلية .

- بانتظار انطلاق هذه المسيرة بشكل جدي من الضروري في الوقت الحاضر العمل على تمتين اشكال التعاون الاقتصادي بين لبنان وسوريا لكن ذلك يصطدم بشكل رئيسي ببطء مسيرة " تحرير " الاقتصاد السوري .

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام